

Distr.: General
7 August 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣
٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

معلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢
تقرير مدير البرنامج

موجز

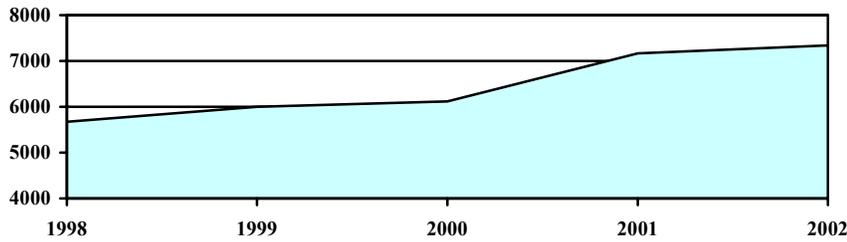
يتضمن هذا التقرير موجزا عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ويقدم أيضا تحليلا للتعاون التقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى. ولأغراض هذا التقرير، تعني عبارة مساعدة التعاون التقني مجموع نفقات البرامج. ويمكن الاطلاع على سرد كامل لنفقات الأنشطة الإنمائية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة كلها في التقرير السنوي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢. ويستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى البيانات المقدمة في نهاية هذا التقرير وفي الإضافة (DP/2003/30/Add.1). وقد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علما بهذا التقرير.



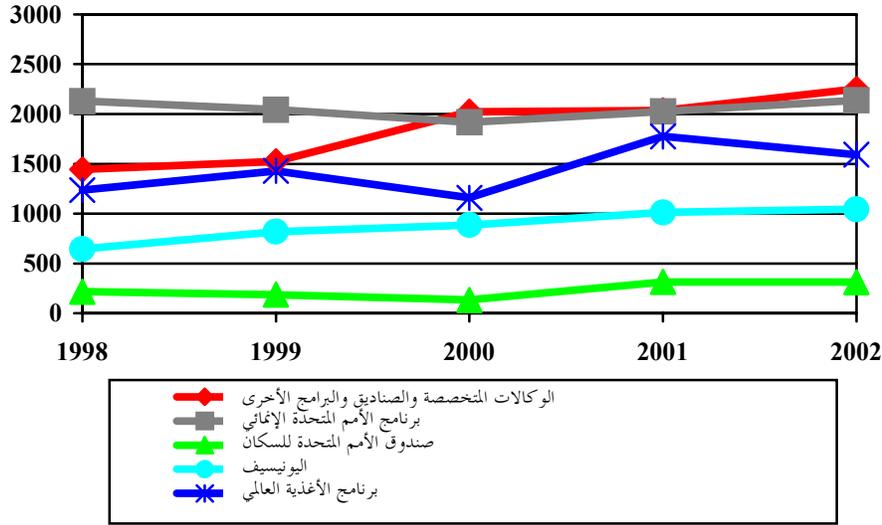
أولا - نقاط رئيسية

١ - وصلت قيمة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة (باستثناء مجموعة البنك الدولي) مع العالم النامي أعلى معدل لها وهو ٧,٣ بلايين دولار في سنة ٢٠٠٢، أي بزيادة نسبتها ٢,٤ في المائة عن قيمة العام الماضي وهي ٧,١ بلايين دولار (انظر الشكل ١). واستطاعت منظومة الأمم المتحدة ككل أن تحافظ على هذا المعدل المرتفع جدا للأداء نظرا لمعدلات النمو الإيجابي التي أحرزتها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التي حققت على التوالي زيادات قدرها ١٠,٦ في المائة (بمبلغ ٢,٣ بليون دولار)، و ٥,٥ في المائة (بمبلغ ٢,١ بليون دولار) و ٣,٢ في المائة (بمبلغ بليون دولار) في عام ٢٠٠١. ورغم أن مستوى تنفيذ برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد طرأ عليه انكماش طفيف، فقد أتاح أداء كل منهما أن يحقق التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة أعلى معدل له.

الشكل ١ - نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



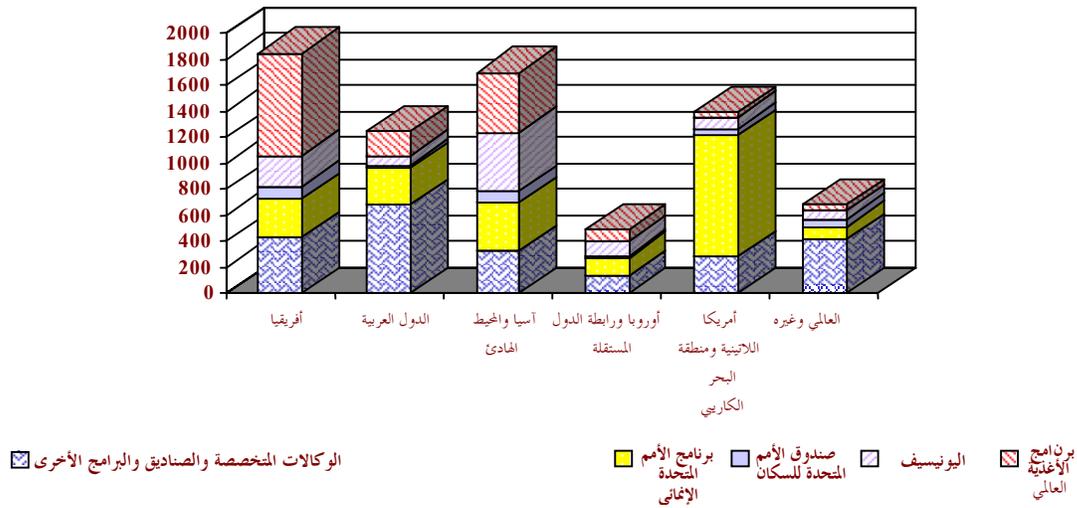
الشكل ٢ - نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨ -
٢٠٠٢، حسب المنظمة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٢ - وكان النمط الجغرافي للتعاون مع مناطق العالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة (انظر الشكلين ٣ و ٤) مماثلاً لما كان عليه في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، حيث كانت القارة الأفريقية مرة أخرى أكبر مستفيد، إذ تلقت ربع المساعدة الإنمائية، أو ١,٨ بليون دولار. وكان برنامج الأغذية العالمي أكبر مساهم في المساعدات التي حصلت عليها أفريقيا، إذ بلغت قيمة مساهمته ٧٨٥ مليون دولار، تليه الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى، بمبلغ ٤٣١ مليون دولار، ثم البرنامج الإنمائي بمبلغ ٢٩٤ مليون دولار، ثم اليونيسيف بمبلغ ٢٣٨ مليون دولار، ثم صندوق السكان بمبلغ ٩٦ مليون دولار. وتأتي في المرتبة الثانية بعد أفريقيا منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تلقت أيضاً ما يكاد يصل إلى ربع إجمالي نفقات الأمم المتحدة، أو ما قيمته ١,٦٩٦ بليون دولار. ويشكل ذلك زيادة بنسبة ٩ في المائة عن المبلغ الذي تلقت في عام ٢٠٠١ وهو ١,٥٥٤ بليون دولار. وتعود ثلاثة أرباع كل التعاون التقني مع آسيا والمحيط الهادئ إلى برنامج الأغذية العالمي (٤٥٧ مليون دولار) واليونيسيف (٤٥٥ مليون دولار) والبرنامج الإنمائي (٣٧٥ مليون دولار). أما الربع الباقي فممنشؤه الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى (٣٢٣ مليون دولار) وصندوق السكان (٨٥ مليون دولار). وكما كان الحال في عام ٢٠٠١، استأثرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بثالث أكبر نسبة في عام ٢٠٠٢ (١٩ في المائة، أو

١,٤ بليون دولار)، تليها الدول العربية (١٧ في المائة، أو ١,٢ بليون دولار)، والأنشطة العالمية والأقليمية (٩ في المائة، أو ٦٧٨ مليون دولار)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٦,٦ في المائة، أو ٤٨٣ مليون دولار). ومن مبلغ الـ ١.٤ بليون دولار الذي استوعبته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفر البرنامج الإنمائي الثلثين (٩٣٨ مليون دولار)، وهو مبلغ تعزى نسبة ٩١ في المائة منه (أو ٨٥٥ مليون دولار) إلى مصادر حكومية ومصادر ثالثة تساهم على أساس تقاسم التكاليف. وفي حين أن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تكون لديها نفقات متكبدة على أساس تقاسم التكاليف في مختلف المناطق الجغرافية، فإن البيانات المطلوبة كانت مقصورة على النفقات المحملة على موارد مقسمة كأصلبة مقررّة أو مصادر خارجة عن الميزانية، ولهذا فإن التحليل كان مقصوراً أيضاً على تلك النفقات.

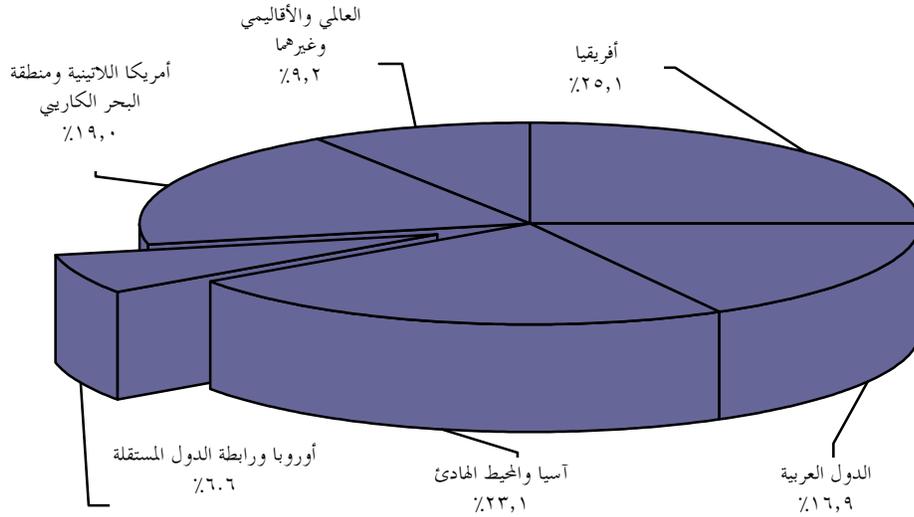
الشكل ٣ - التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢: توزيع جغرافي



الشكل ٤ - التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢، حسب

المنطقة

(٧,٣ بلايين دولار)



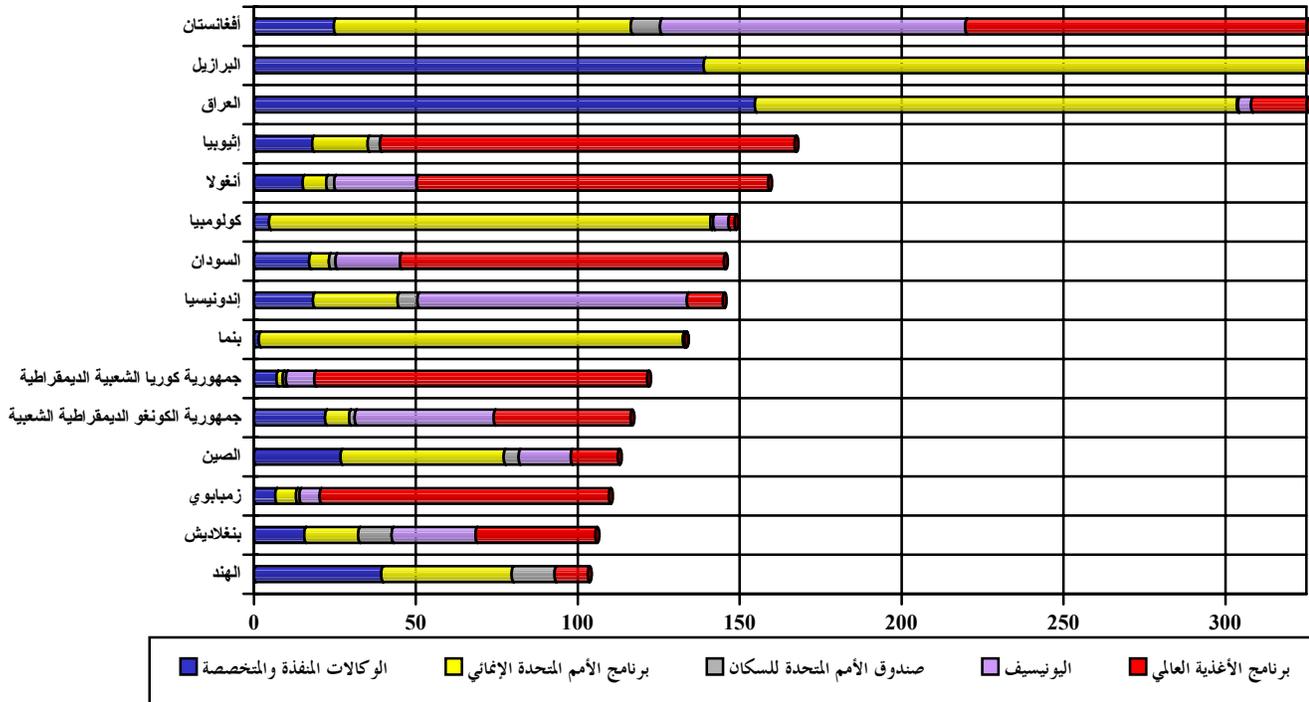
٣ - كانت أنصبة ثلاثة بلدان يزيد كل منها على ثلث بليون دولار من نفقات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وهذه البلدان هي أفغانستان، بمبلغ ٣٥٥ مليون دولار، بزيادة كبيرة قدرها ١١١ في المائة؛ ثم البرازيل، بمبلغ ٣٤٤ مليون دولار؛ ثم العراق، بمبلغ ٣٤٠ مليون دولار. وكان حظ ١٥ بلدا، منها البلدان الثلاثة المذكورة (انظر الشكل ٥ أدناه) يزيد على ١٠٠ مليون دولار من مجموع قيمة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، لتستأثر بذلك بأكثر من الثلث، أو بـ ٢,٦ بليون دولار، من المبلغ الكلي وهو ٧,٣ بلايين دولار. وكانت أكبر نسبة في الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي من نصيب أفغانستان وأنغولا وبنغلاديش وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإثيوبيا والسودان، ثم زمبابوي التي تشكل عضوا جديدا في المجموعة. وفي الوقت ذاته، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقوة أنشطة في البرازيل وكولومبيا وبنما، حيث قدمت مساهمات على سبيل تقاسم التكاليف تبلغ نسبها على التوالي ٩٦ في المائة و ٩٩ في المائة و ٩٩ في المائة من حكومات هذه البلدان دعما للأنشطة الإنمائية التي تقوم بها هذه الحكومات ذاتها. وكان دعم اليونيسيف لإندونيسيا بمبلغ ٨٣ مليون دولار، أو ٥٨ في المائة من المجموع القطري، وكان دعمها لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ ٤٣ مليون دولار، أو ٣٧ في المائة من المجموع القطري. ومولت

الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى مجتمعة أنشطة تغطي ٤٦ في المائة (١٥٥ مليون دولار) من الاحتياجات القطرية للعراق. وفوق المساعدة المقدمة إلى كل بلد على حدة، كان لمنظومة الأمم المتحدة دور مفيد في تقديم الدعم الفني من أجل التعاون التقني في ما بين البلدان والأقاليم والمناطق. وقد أنفق مبلغ ١,٥ مليون دولار على أنشطة إقليمية وأقليمية وعالمية على النحو التالي: الدول العربية (إقليمية - ٤٤٧ مليون دولار)؛ الأنشطة العالمية (٣٥٠ مليون دولار)؛ أفريقيا (إقليمية - ٢٥٢ مليون دولار)؛ التعاون الإقليمي (٢٤١ مليون دولار)؛ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (إقليمية - ٢١١ مليون دولار). وقد بدأ التعاون الإقليمي مع الدول العربية بمستوى متواضع قدره ١٩ مليون دولار في عام ١٩٩٧ ثم زاد زيادة كبيرة جدا إلى أن وصل إلى ٤٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وكانت مجموعة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج مسؤولة عن ٩٧ في المائة، أو ٤٣٣ مليون دولار، من مجموع المخصصات لهذه الدول في عام ٢٠٠٢.

الشكل ٥ - البلدان الـ ١٥ الرئيسية المتلقية للمساعدة التقنية المقدمة من

منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٤ - وكان لقطاعي الصحة والمساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٢ نفس النسبة في نفقات التعاون التقني للأمم المتحدة التي كانت لهما في عام ٢٠٠١ وهي ٤١,٢ في المائة، أو مبلغ إجمالي قدره ٣ بلايين دولار. ويدل ذلك على حدوث زيادة طفيفة (قدرها ٢,٣ في المائة). وفي عام ٢٠٠٢، اضطلع برنامج الأغذية العالمي بمعظم نفقات الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية (٦٥ في المائة، أو ٩٦٨ مليون دولار)، بينما أسهمت الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى بأغلبية النفقات في القطاع الصحي، أي بنسبة ٥٢ في المائة، أو بمبلغ ٧٩٦ مليون دولار. وكانت منظمة الصحة العالمية المساهم الرئيسي في القطاع الصحي، إذ أنفقت مجموع مواردها البالغة ٧٧٧ مليون دولار في هذا القطاع في عام ٢٠٠٢. وعلى غرار عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، أتجتهت مساعدة اليونيسيف في عام ٢٠٠٢ إلى القطاع الصحي حيث بلغت قيمتها ٤٢٧ مليون دولار، أو ٢٨ في المائة. ويتجه كل الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تماشيا مع ولايته، إلى المشاريع والبرامج السكانية. وركز البرنامج الإنمائي، من جانبه، معظم نفقاته على مجالات العمل المعتادة للبرنامج الإنمائي وهي الحكم وتخفيف وطأة الفقر والبيئة.

ثانيا - تحليل التعاون التقني

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ - استمر نمو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم التعاون التقني منذ عام ٢٠٠١، إذ حصلت زيادة أخرى قدرها ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ - حيث بلغ التعاون التقني ٢,١ بليون دولار (باستثناء البنود مثل اتفاقات الخدمات الإدارية، وموظفي الفئة الفنية المستجدين، واحتياطي الإيواء الميداني). وأبرز نمو كلي قدره ٦ في المائة، أو ٩٨ مليون دولار في أرقام الخدمات المقدمة من الموارد الأخرى كما يلي: الموارد المحلية (تقاسم التكاليف مع الحكومات)، وتقاسم التكاليف مع المانحين/الأطراف الثالثة، والصناديق الاستثمارية. وقد أسهم العنصران الأخيران إسهاما كبيرا في هذا النمو الكلي: ٣٤ في المائة لتقاسم التكاليف مع المانحين/الأطراف الثالثة (٢٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، مما يمثل زيادة عن مبلغ الـ ٢٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠٠١)، و ٣١ في المائة للصناديق الاستثمارية (٥٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، مما يمثل زيادة عن مبلغ الـ ٤٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١). ومن ناحية أخرى، انخفضت الموارد المحلية (تقاسم التكاليف مع الحكومات) بنسبة ١١ في المائة، من ٩٧٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٨٦٢ مليون في عام ٢٠٠٢. وكذلك شهدت النفقات الحملة على الموارد العادية انخفاضا، إلا أنه طفيف (يزيد قليلا عن ٢ في المائة)، من ٣٦٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢.

وشهدت الصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي انكماشاً طفيفاً مماثلاً في عام ٢٠٠٢، حيث انخفضت إلى ٨١ مليون دولار بالمقارنة مع ٨٣ مليون في عام ٢٠٠١.

٦ - ومن حيث التغطية الجغرافية كان التوزيع في عام ٢٠٠٢ مشابهاً لما كان عليه في عام ٢٠٠١. وظلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تستأثر بأكبر قسط من البرامج المقدمة، إذ بلغ نصيبها ٤٨ في المائة من الرقم الإجمالي البالغ ١,١ بليون دولار. وحصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٣٤١ مليون دولار، أو ١٥ في المائة من الإنفاق الكلي. وتلت أفريقيا ٣٠٦ ملايين دولار، أي ١٤ في المائة. أما الدول العربية فتلقت ٢٧٤ مليون دولار، أو ١٢ في المائة، بينما أنفق في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ١٤٨ مليون دولار، أو ٧ في المائة. وكلفت البرامج العالمية والأقليمية وغيرها من البرامج الإقليمية ٧٤ مليون دولار، أو ٣ في المائة. ومن أصل الـ ١,١ بليون دولار المصروفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مولت الموارد المحلية نسبة ٧١ في المائة.

٧ - وحصلت زيادة أخرى في التبرعات للموارد العادية للبرنامج الإنمائي بلغت ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، فبلغ المستوى الحالي لهذه الموارد ٦٦٣ مليون دولار. ورغم أن هذه الزيادة طفيفة، إلا أنها أسهمت في إبقاء الأداء الكلي لمنظومة الأمم المتحدة فوق ٧ بلايين دولار.

باء - برنامج الأغذية العالمي

٨ - في أعقاب الارتفاع الكبير الذي سجل في نفقات التعاون التقني لبرنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠١، والذي زاد على ٥٠ في المائة، خفض البرنامج خدماته المقدمة في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٠ في المائة إلى ١,٦ بليون دولار، بالمقارنة مع ١,٨ بليون دولار في العام السابق. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال البرنامج يقدم حوالي ربع التدفق الإجمالي للتعاون التقني من منظومة الأمم المتحدة لصالح العالم النامي، وذلك في شكل مساعدات تقدم إلى ضحايا الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. ومنذ عام ١٩٩٦ صرف برنامج الأغذية العالمي ما يتراوح بين ثلث وأربعة أخماس إنفاقه السنوي على التعاون التقني على قطاع المعونة الإنسانية، إذ خصص ٦١ في المائة، أو ما يناهز بليون دولار لهذا القطاع في عام ٢٠٠٢. وتركز القسم الأكبر من هذه المساعدة على منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وازداد نصيب أفريقيا من مساعدات برنامج الأغذية العالمي من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وللمرة الأولى تلقت أفغانستان الجزء الأكبر من مساعدات البرنامج، فارتفع نصيبها من ١١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٣٥ مليون في عام ٢٠٠٢، وهو أكبر مبلغ تلقتته حكومة أفغانستان على الإطلاق من

برنامج الأغذية العالمي. وحصلت أربعة بلدان أخرى على ١٠٠ مليون دولار أو أكثر من دعم برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٢، وهي: إثيوبيا (١٢٨ مليون دولار)، وأنغولا (١٠٩ ملايين)، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (١٠٣ ملايين)، والسودان (١٠٠ مليون).

٩ - وبلغت المساهمات في عمل برنامج الأغذية العالمي زهاء بليون دولار في عام ٢٠٠٢، وهي، مرة أخرى، أعلى قيمة تم تحقيقها. ومن هذا المبلغ شكلت التبرعات من الدول الأعضاء ٨٩ في المائة أو ١,٨ بليون، أي زيادة قدرها ١٧ في المائة عن مستوى الـ ١,٥ بليون الذي بلغته في عام ٢٠٠١. وقد زاد المتبرع الأكبر للبرنامج، وهو الولايات المتحدة، تبرعاته بنسبة ٤٤ في المائة، من ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١,١ بليون في عام ٢٠٠٢. وقدمت الولايات المتحدة بمفردها أكثر من نصف القاعدة التمويلية للبرنامج (٥٥ في المائة) لعام ٢٠٠٢. ومن الجهات المانحة الأخرى التي أعطت ٥٠ مليوناً أو أكثر لبرنامج الأغذية العالمي في نفس العام: المملكة المتحدة (٩٧ مليوناً)، واليابان (٨٧ مليوناً)، وألمانيا (٦٢ مليوناً) وهولندا (٥٨ مليوناً)، وأستراليا (٥٥ مليوناً) - أي زيادة قدرها ٣٦ في المائة.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٠ - استمر حضور اليونيسيف في ميدان التعاون التقني مع حصول زيادة أخرى، وإن كانت طفيفة، بلغت ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، حيث تجاوزت مستوى البليون دولار للسنة الثانية على التوالي، وكرس القسط الأكبر من هذا الإنفاق للأنشطة المتعلقة بالصحة، التي استأثرت بمبلغ ٤٢٧ مليون دولار، أو ٤١ في المائة. وكذلك ركزت أنشطة اليونيسيف في عام ٢٠٠٢ على مجالين آخرين أولهما المسائل الإنمائية العامة، التي تلقت ٢١١ مليون دولار، مما يمثل زيادة كبيرة تبلغ ٥٦ في المائة بالمقارنة مع مستوى الـ ١٣٥ مليون دولار الذي بلغته في عام ٢٠٠١. والقطاع الآخر هو التعليم، الذي امتص ١٤٢ مليون دولار، أي ١٤ في المائة من الإنفاق في نفس العام. وامتصت هذه القطاعات الثلاثة معا ٧٥ في المائة، أو ٧٨٠ مليون دولار، من مجموع مساعدات اليونيسيف المسجلة في عام ٢٠٠٢ وهي بليون دولار.

١١ - ومرة أخرى كانت منطقتا أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ أكبر شريكين لليونيسيف في التعاون التقني في عام ٢٠٠٢. وقد حصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٣٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١، و ٤٥٩ مليون في عام ٢٠٠٢، ويمثل ذلك ٤٤ في المائة من إجمالي إنفاق اليونيسيف - وهي زيادة في الموارد تناهز ٤٠ في المائة. أما أفريقيا فقد شهدت انخفاضاً

كبيراً، من ٣٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٣٦ مليون في ٢٠٠٢ - وهو انخفاض نسبته ٣٨ في المائة. غير أن المنطقتين معا تلقيا ثلثي المساعدات الكلية لليونيسيف أو ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار. ومن الجدير بالتنويه الزيادة في التعاون مع أوروبا ورابطة البلدان المستقلة. فمن ٦٣ مليون دولار في ٢٠٠١، ارتفع التعاون مع هذه المنطقة بنسبة ٧٨ في المائة إلى ١١٢ مليون دولار. وحصلت تسع دول في عام ٢٠٠٢ معا على ٣٨ في المائة من مساعدات اليونيسيف، أي ٤٠٠ مليون دولار، وهي: أفغانستان (٩٤ مليوناً)، إندونيسيا (٨٣ مليوناً)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٣ مليوناً)، وفيجي (٣٧ مليوناً)، وبالاو (٣٥ مليوناً)، ونيوي (٣٣ مليوناً)، وبنغلاديش (٢٦ مليوناً)، وأنغولا (٢٥ مليوناً)، والصومال (٢٣ مليوناً).

١٢ - وشهدت الإيرادات الكلية لليونيسيف نمواً قدره ١٩ في المائة، من ١,٢٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١,٤٥ بليون دولار في ٢٠٠٢، ومن هذه الزيادة أتى ١٥ في المائة من مساهمات الدول الأعضاء، التي زادت من ٧٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٨٨٥ مليون دولار في ٢٠٠٢. وزاد المساهم الأكبر لصالح اليونيسيف، وهو الولايات المتحدة، مساهمته بمقدار ١٤ في المائة، من ٢١٦ مليون دولار في ٢٠٠١ إلى ١٤٧ مليون في ٢٠٠٢. وفي داخل هذه الزيادة الكلية، يبلغ نصيب الولايات المتحدة الآن ٢٨ في المائة من إجمالي المساهمات من الدول الأعضاء. وإلى جانب الولايات المتحدة، ساهمت ست جهات أخرى بما يزيد على ٥٠ مليون دولار لكل واحدة منها، رافعة مستوى مساهمتها بمقدار ٢٠ في المائة على الأقل بالمقارنة مع العام السابق، وهي: اليابان (١١٨ مليوناً، بزيادة قدرها ٢١ في المائة)، هولندا (٨٣ مليوناً، بزيادة قدرها ٢١ في المائة)، النرويج (٨٢ مليوناً، بزيادة قدرها ٢٨ في المائة)، السويد (٧٤ مليوناً، بزيادة قدرها ٢٣ في المائة)، المملكة المتحدة (٧٢ مليوناً)، وكندا (٥٤ مليوناً، بزيادة قدرها ٤١ في المائة). وقد ساهمت هذه الجهات المانحة بمفردها بمبلغ ٧٣٠ مليون دولار، أي نصف الاحتياجات من التمويل في عام ٢٠٠٢.

دال - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣ - ظل مستوى التعاون التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان ثابتاً عند ٣١٠ مليون دولار، في كل من ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ومن حيث طرائق التنفيذ، تنفذ مشاريع وبرامج الصندوق بنفسها قرابة ٦٠ في المائة من مشاريع الصندوق وبرامجه، أي ما يمثل ١٨٥ مليون دولار، ويعني ذلك تفضيل التنفيذ المباشر، ويأتي التنفيذ الوطني في المرتبة الثانية، إذ حقق ٢٥ في المائة من أنشطة الصندوق في ٢٠٠٢، أو ٧٦ مليون دولار. ويُظهر استعراض التوزيع الجغرافي لعمليات الصندوق أنه، باستثناء عام ٢٠٠١، ظلت أنشطة التعاون التقني

لصندوق السكان منذ عام ١٩٩٦، متركزة في أغلبها في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٢ استأثرت أفريقيا بـ ٣١ في المائة من إنفاق الصندوق، أي ما يبلغ ٩٦ مليون دولار، بينما استوعبت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٧ في المائة، أي ٨٥ مليون دولار. ومثل مستوى الإنفاق في أفريقيا في عام ٢٠٠٢ زيادة قدرها ٣١ في المائة في التعاون التقني بالمقارنة مع مستوى ٧٣ مليون دولار الذي بلغه في عام ٢٠٠١.

١٤ - ومن مبلغ ٦١٢ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠١، ارتفع مستوى تعاون صندوق السكان مع غواتيمالا إلى رقم لم يسبقه مثيل وهو ١٣,٥ مليون دولار، وهو أعلى مستوى للمساعدة يقدمها الصندوق لأي بلد مستفيد في عام ٢٠٠٢. وتلي الهند غواتيمالا عن قرب بمبلغ ١٣,٢ مليون دولار من المساعدات، حيث سجلت زيادة نسبتها ١٩ في المائة على رقمها لعام ٢٠٠١ وهو ١١,١ مليون دولار. وقد تلقت ١٤ بلدا من بينها غواتيمالا والهند مبلغ ٤ ملايين دولار أو أكثر من مساعدات الصندوق. وهي أفغانستان واندونيسيا وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وبيرو وجمهورية ترازانيا المتحدة والصين وكينيا والمكسيك وموزامبيق ونيجيريا. وإذا ما نُظر إلى هذه البلدان كمجموعة، فقد كان نصيبها ثلث، أي ١٠٢ مليون دولار، مجموع ما نفذه الصندوق من أنشطة التعاون التقني خلال عام ٢٠٠٢.

١٥ - وتناقضت المساهمات المقدمة لتمويل أنشطة الصندوق في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٨ في المائة، من ٣٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وقد أتى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض مساهمات الدول الأعضاء، خاصة هولندا واليابان والمملكة المتحدة، وكلها دول مانحة رئيسية للصندوق. ومن بين البلدان الرئيسية المساهمة الأخرى بما يزيد عن ٢٠ مليون دولار النرويج (٢٨ مليون دولار) والدانرك (٢٥ مليون دولار) وكندا (٢٢ مليون دولار). وتمثل تبرعات هذه البلدان المانحة الستة جميعها نسبة ٥٨ في المائة من الإيرادات الآتية من جميع مصادر الأموال المتاحة للصندوق بالنسبة لعام ٢٠٠٢.

هاء - البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية

١٦ - كان في نيتنا تقديم تحليل البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية في تقرير هذه السنة. لكن وبعد محاولات عديدة، لم تتمكن من الحصول على البيانات لأن البنك الدولي لم يكن في وضع يسمح له بتقديم هذه المعلومات بالنسبة لعام ٢٠٠٢.

واو - الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى

١٧ - للسنة الثالثة على التوالي منذ عام ٢٠٠٠، تحملت الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى أكبر نسبة مئوية من نفقات منظومة الأمم المتحدة كلها (٣١ في المائة في عام ٢٠٠٢)، متجاوزة بمقدار طفيف البرنامج الإنمائي (٢٩ في المائة). وبزيادة قدرها ١١ في المائة على سنة ٢٠٠١، بلغ أداء التعاون التقني في سنة ٢٠٠٢ أعلى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ ٢,٣ بليون دولار، في حين بلغ حجم الإنفاق ٢,٠ بليون دولار. وكانت تلك الزيادة أعلى زيادة تبلغ عنها أي من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بمجال التعاون التقني في عام ٢٠٠٢. وكما كان الحال في عام ٢٠٠١، صرفت منظمة الصحة العالمية بمفردها ثلث نفقات التعاون التقني في عام ٢٠٠٢ (٧٧١ مليون دولار) لكل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وتلت منظمة الصحة العالمية من حيث النسبة المئوية للتوزيع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي أنفقت نسبة ١٧ في المائة (٣٩٢ مليون دولار) في هذه المجموعة، تليها منظمة الأغذية والزراعة بنسبة ١٤ في المائة (٣٩١ مليون دولار)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بنسبة ١٢ في المائة، أي ٢٦٦ مليون دولار، ومنظمة العمل الدولية بنسبة ٥ في المائة، أي ١٠٧ ملايين دولار. وقد أنفقت هذه الوكالات الخمس ما يزيد عن أربعة أخماس (قاربة ١,٩ بليون دولار) مجموع نفقات مؤسسات الأمم المتحدة المقدر بـ ٢,٣ بليون دولار. ومن حيث زيادة النسب المئوية، حقق الاتحاد البريدي العالمي زيادة هائلة قدرها ٢٣١ في المائة من نفقات التعاون التقني في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع عام ٢٠٠١: إذ أنفق ٦,٤ بليون دولار مقابل ١,٩ بليون دولار.

١٨ - وفي ما يتعلق بالميزانيات العادية، حققت وكالتان زيادات فاقت ١٠٠ في المائة من حيث تنفيذ أنشطة التعاون التقني بالمقارنة مع المساهمات المقررة لهما لعام ٢٠٠٢. وقد بلغ الاتحاد البريدي العالمي عن أكبر زيادة، بنسبة ٢٦٦ في المائة، وهي ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ بزيادة من مبلغ ٣٥١ ألف دولار في عام ٢٠٠١. وعلى نحو مماثل، سجلت منظمة السياحة العالمية ثاني أكبر زيادة بنسبة ١٧١ في المائة، من ٦٣٢ ألف دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وفي ما يتعلق بالنفقات من خارج الميزانية، حقق الاتحاد البريدي العالمي زيادات كبيرة في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٢٢٣ في المائة إذ أنفق ٥,١ بليون دولار بالمقارنة مع ما أنفقه في عام ٢٠٠١ وهو ١,٦ بليون دولار. وكان أداء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى مفيدا في الإبقاء على مستوى نفقات الأمم المتحدة بما يتعدى ٧ بلايين دولار لعامين متتاليين.

١٩ - وتشير البيانات المتعلقة بالتوزيع حسب القطاعات إلى أنه، على غرار عام ٢٠٠١، ظلت قطاعات الصحة والمساعدة الإنسانية والزراعة/الأحراج/الأسماك في عام ٢٠٠٢ تستحوذ على ما يزيد على ثلثي (٦٨ في المائة) أو ما يعادل ١,٥ بليون دولار من الحصيلة الكلية لنفقات التعاون الإنمائي من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والصناديق والبرامج البالغة ٢,٣ بليون دولار. وأفادت القطاعات التالية عن حدوث توسع - ولكن على نطاق أصغر - في أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٢: السكان (٧٧ في المائة)، العلم والتكنولوجيا (٦٣ في المائة)، البيئة (٥٧ في المائة)، التنمية الاجتماعية (٤٥ في المائة). ومن جهة أخرى، كانت القطاعات التي شهدت أكبر انكماش هي الإحصاءات العامة (٧٥ في المائة) والمستوطنات البشرية (٥١ في المائة) والطاقة (٤٢ في المائة).

٢٠ - وللجنة الخامسة على التوالي، تقاسمت العراق والبرازيل أكبر جزء من الموارد التي قدمتها مجموعة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى. وكان العراق على رأس القائمة في عام ٢٠٠٢، حيث تلقى مبلغ ١٥٥ مليون دولار ثم البرازيل التي تلقت ١٣٩ مليون دولار. وتلقت خمسة بلدان أخرى مبلغ ٢٠ مليون دولار أو أكثر من نفقات الوكالات لكل منها وهي: الهند (٣٩,٤ مليون دولار)، والصين (٢٦,٨ مليون دولار)، ونيجيريا (٢٥,٢ مليون دولار)، وأفغانستان (٢٤,٧ مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٢ مليون دولار).

٢١ - وسجلت المساهمات الكلية المقدمة إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى انخفاضا طفيفا قدره ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، إذ بلغت ١,٩٥ بليون دولار، بالمقارنة مع مستواها لعام ٢٠٠١ وهو ١,٩٨ بليون دولار. وكما كان الحال في عام ٢٠٠١، اجتذبت الوكالات الخمس ذاتها ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ وهي: منظمة الصحة العالمية (٥٦٧ مليون دولار)، والأونروا (٣٩١ مليون دولار)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (٢٤٨ مليون دولار)، واليونسكو (١٢٤ مليون دولار)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المئثل (١٢٤ مليون دولار). وإذا أخذت هذه الوكالات الخمس في مجموعها، فإنها قد اجتذبت ثلاثة أرباع كل المساهمات المقدمة للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى (زهاء ١,٥ بليون دولار). ومرة أخرى وكما كان الحال في عام ٢٠٠١، (لكن ليس بالضرورة وفق هذا الترتيب)، كانت البلدان المانحة الأربعة الكبرى التي منحت ١٠٠ مليون دولار أو أكثر هي: الولايات المتحدة (٢٣٠ مليون دولار)، والمملكة المتحدة (١٢٣ مليون دولار)، وهولندا (١١٠ ملايين دولار)، وإيطاليا (١٠٩ ملايين دولار). وواصلت هذه البلدان الأربعة بمفردها تمويل أكثر من نصف، أي ٥٧٢ مليون دولار، النطاق الكامل للأنشطة التي اضطلعت بها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى في عام ٢٠٠٢.

منظومة الأمم المتحدة: موجز إحصاءات نفقات وتبرعات التعاون التقني،
٢٠٠٢-١٩٩٨
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠٠٢ | | ٢٠٠١ | | ٢٠٠٠ | | ١٩٩٩ | | ١٩٩٨ | | ألف - النفقات |
|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|---|
| النسبة المئوية | بملايين الدولارات | |
| | | | | | | | | | | الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج |
| ١٠.٦ | ٢٢٥١.٧ | ٠.٧ | ٢٠٣٦.٧ | ٣٢.٦ | ٢٠٢٢.٩ | ٥.٦ | ١٥٢٥.٣ | ٤٣.٥ | ١٤٤٤.٠ | |
| ١٣.١ | ٤٧٩.٤ | (٩.٧) | ٤٢٤.٠ | ٥.٨ | ٤٦٩.٦ | ٤.١ | ٤٤٤.٠ | ٥.٩ | ٤٢٦.٤ | الميزانيات العادية |
| ٩.٩ | ١٧٧٢.٤ | ٣.٨ | ١٦١٢.٧ | ٤٣.٧ | ١٥٥٣.٣ | ٦.٣ | ١٠٨١.٣ | ٦٨.٥ | ١٠١٧.٦ | من خارج الميزانية |
| ٥.٥ | ٢١٣٨.٠ | ٥.٧ | ٢٠٢٦.٦ | (٦.٢) | ١٩١٧.٧ | (٤.١) | ٢٠٤٤.١ | ١٨.٣ | ٢١٣٠.٨ | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| (٢.٢) | ١٤٩٢.٩ | ٤.٧ | ١٥٢٦.٢ | (١٠.٧) | ١٤٥٧.٩ | (٧.٥) | ١٦٣١.٨ | ١٥.٤ | ١٧٦٣.٦ | نفقات مركزية |
| ٠.٩ | ٣٥٦.٧ | (١٢.٦) | ٣٥٣.٥ | (٢١.١) | ٤٠٤.٣ | (١٥.٤) | ٥١٢.٤ | (٩.٩) | ٦٠٥.٨ | نفقات عادية (أساسية) |
| (١١.٠) | ٨٦٣.٤ | ١١.٤ | ٩٧٠.٣ | (٧.٦) | ٨٧٠.٩ | (٩.٩) | ٩٤٢.٣ | ٣٦.٠ | ١٠٤٦.٠ | المساهمات الحكومية في تقاسم التكاليف والمساهمات الحكومية النقدية المناظرة |
| ٣٤.٨ | ٢٧٢.٨ | ١٠.٨ | ٢٠٢.٤ | ٣.٢ | ١٨٢.٧ | ٥٨.٤ | ١٧٧.١ | ٢٨.٤ | ١١١.٨ | مساهمات الأطراف الأخرى في تقاسم التكاليف |
| ٢٨.٩ | ٦٤٥.١ | ٨.٨ | ٥٠٠.٤ | ١١.٥ | ٤٥٩.٨ | ١٢.٣ | ٤١٢.٣ | ٣٥.٠ | ٣٦٧.٢ | الصناديق والصناديق الاستثمارية المدارة |
| (٠.٤) | ٣١٢.٥ | ١٣٣.٩ | ٣١٣.٦ | (٢٨.٣) | ١٣٤.١ | (١٣.٦) | ١٨٧.١ | ١.٠ | ٢١٦.٦ | صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(ب) |
| ٣.٢ | ١٠٤٣.٩ | ١٤.٣ | ١٠١١.٩ | ٨.٢ | ٨٨٥.٠ | ٢٦.٨ | ٨١٧.٩ | (٤.١) | ٦٤٥.٠ | منظمة الأمم المتحدة للطفولة |
| (١٠.٤) | ١٥٩٢.٢ | ٥٣.٤ | ١٧٧٦.٤ | (١٩.٠) | ١١٥٨.٣ | ١٥.٥ | ١٤٢٩.٦ | ١٥.٤ | ١٢٣٧.٣ | برنامج الأغذية العالمي ^(ج) |
| ٢.٤ | ٧٣٣٨.٣ | ١٧.١ | ٧١٦٥.٣ | ١.٩ | ٦١١٨.٠ | ٥.٨ | ٦٠٠٤.٠ | ١٩.٠ | ٥٦٧٣.٧ | النفقات الكلية |
| | | | | | | | | | | باء - التبرعات |
| (١.٦) | ١٩٥٢.١ | ١٠.٧ | ١٩٨٤.٥ | ١٩.٤ | ١٧٩٢.١ | ١٥.٧ | ١٥٠٠.٦ | (٣.٩) | ١٢٩٦.٩ | الوكالات - من خارج الميزانية |
| (١٢.٢) | ١٣٧٥.٧ | ٦.٥ | ١٥٦٧.٢ | ١٦.٦ | ١٤٧١.١ | ٤٥.٢ | ١٢٦١.٩ | ١٦.٤ | ٨٦٨.٨ | التبرعات الكلية الثنائية |

| ٢٠٠٢ | | ٢٠٠١ | | ٢٠٠٠ | | ١٩٩٩ | | ١٩٩٨ | | ألف - النفقات |
|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|---|
| النسبة المئوية | بملايين الدولارات | |
| (٣.٦) | ١٠٧٥.٤ | ٤.٧ | ١١١٥.٧ | ٢١.٨ | ١٠٦٦.٠ | ٥٤.٢ | ٨٧٥.٣ | (٠.٣) | ٥٦٧.٥ | البلدان/الأقاليم |
| (٤٧.٥) | ٩٩.٣ | (٩.٣) | ١٨٩.٢ | ٢٤.١ | ٢٠٨.٦ | ٣٥.٠ | ١٦٨.١ | ٤٤.٦ | ١٢٤.٥ | المنظمات غير الحكومية |
| (٢٣.٣) | ٢٠١.١ | ٣٣.٥ | ٢٦٢.٢ | (١.٠) | ١٩٦.٥ | ٢٣.٦ | ٢١٨.٥ | ٩٣.٤ | ١٧٦.٨ | دعم ذاتي من جانب واحد |
| ٣٨.١ | ٥٧٦.٤ | ٣٠.٠ | ٤١٧.٣ | ٣٤.٥ | ٣٢١.٠ | (٤٤.٢) | ٢٣٨.٧ | (٢٩.٠) | ٤٢٨.١ | التبرعات الكلية المتعددة الأطراف |
| ٣٧.٧ | ٤١١.٤ | ٢٦.١ | ٢٩٨.٨ | ٦٩.٥ | ٢٣٧.٠ | (٦٢.١) | ١٣٩.٨ | (٣٥.٣) | ٣٦٩.١ | منظومة الأمم المتحدة |
| ٣٩.٢ | ١٦٥.٠ | ٤١.٠ | ١١٨.٥ | (١٥.١) | ٨٤.٠ | ٦٧.٦ | ٩٨.٩ | ٧٨.٨ | ٥٩.٠ | تبرعات من غير منظومة الأمم المتحدة |
| ١.٧ | ٦٦٣.١ | ٢.٨ | ٦٥١.٨ | (٦.٩) | ٦٣٤.١ | (٨.٦) | ٦٨١.٤ | (٢.٠) | ٧٤٥.٨ | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (طوعي) |
| (١٠.٦) | ٣١٢.٠ | ٣٦.٥ | ٣٤٩.١ | ٤.٨ | ٢٥٥.٨ | (٩.١) | ٢٤٤.١ | (٦.٠) | ٢٦٨.٤ | صندوق الأمم المتحدة للسكان (طوعي) |
| ١٥.٠ | ٨٨٤.٥ | ٧.١ | ٧٦٩.٤ | ٦.٣ | ٧١٨.٦ | ١٤.١ | ٦٧٥.٧ | (٠.١) | ٥٩٢.٢ | منظمة الأمم المتحدة للطفولة (طوعي) ^(٢) |
| ١٧.٠ | ١٧٥٥.٦ | ١٩.٤ | ١٥٠١.١ | (٨.٩) | ١٢٥٦.٧ | ٣٢.٩ | ١٣٨٠.٢ | ٣.٤ | ١٠٣٨.٣ | برنامج الأغذية العالمي (طوعي) ^(٣) |

(أ) تمثل النسبة المئوية للزيادة عن العام السابق.

(ب) لا يشمل الرقم المذكور لعام ٢٠٠٠ نفقات البرامج الممولة من موارد أخرى. فبرنامج الأمم المتحدة للسكان أبلغ في عام ٢٠٠١ عن نفقات برامج ممولة من موارد عادية وموارد أخرى على السواء.

(ج) قدم برنامج الأغذية العالمي بيانات منقحة عن النفقات والتبرعات للأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

(د) قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بيانات منقحة عن التبرعات للأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ملحوظة: تشير بيانات التبرعات إلى التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وتشمل التبرعات عنصرا واحدا فقط من الدخل الكلي. في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشمل العناصر الأخرى تقاسم التكاليف، والصناديق والصناديق الاستثمارية، والمساهمات الحكومية النقدية المناظرة، والتبرعات لتكاليف المكاتب المحلية، والأنشطة غير المدرجة في الميزانية واتفقات الخدمات الإدارية. وفي حالة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشمل العناصر الأخرى للدخل مصادر خاصة متنوعة وترتيبات مشتركة بين المنظمات وعناصر متنوعة.